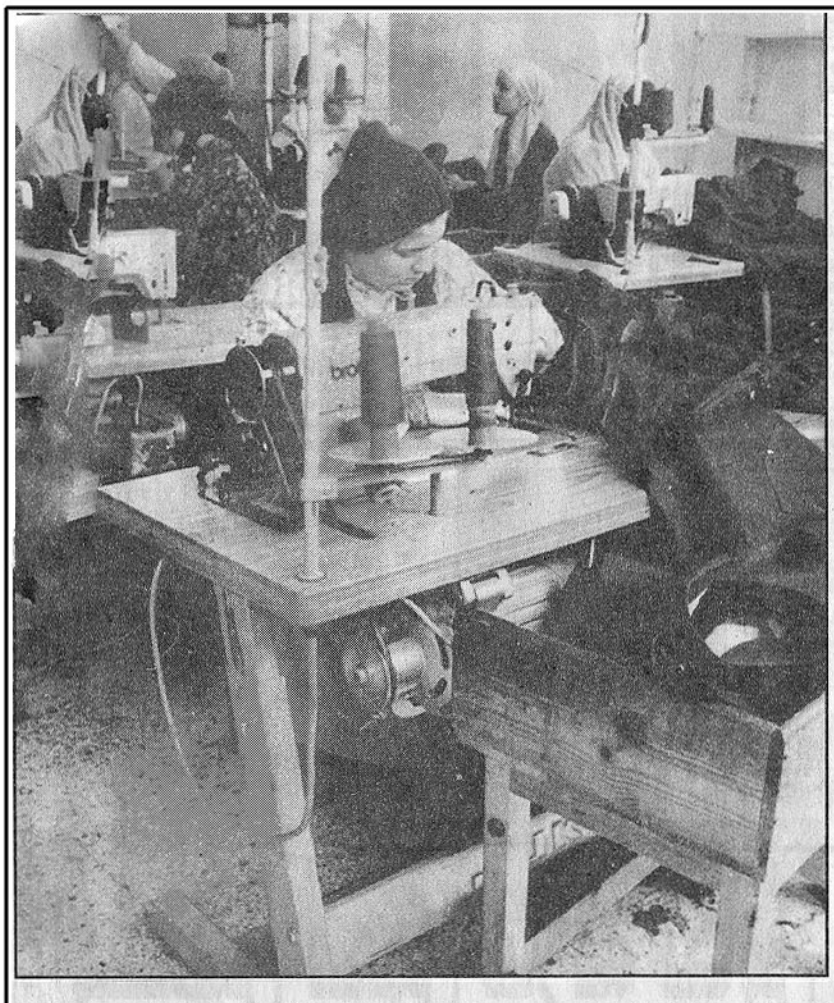

الصناعات الصغيرة والمتوسطة القاعدة التى يرتكز عليها التشكيل الهرمى للصناعة فى أى وقت.. كما أن النهوض بالصناعات الصغيرة والمغذية يمثل الدعم الفنى والحقيقى للصناعات الأكبر حجماً.

د. نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ورئيس لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد الصناعات أكد فى دراسته التحليلية انه كلما ازداد حجم قاعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة اتساعاً أمكن لقمة الهرم الصناعى أن ترتفع دون حدوث خلل فى التوازنات وصولاً للتأهيل لبناء القدرة التنافسية ومن ثم القدرة التصديرية وبناء قاعدة Hi-Tech وزيادة القيمة المضافة فى المكون الصناعى.

لا يمكن لمجتمع صناعى أن يتقدم دون الاعتماد على قاعدة متكاملة من الصناعات الصغيرة يتفاعل معها أخذاً وعطاء على مستوياتها الثلاثة سواء على مستوى الوحدة الإنتاجية وما يرتبط بذلك من رفع وتنمية للمهارات الصناعية لدى الأفراد فى مختلف التخصصات أو على مستوى الدور الذى تلعبه بعد وصولها لمرحلة نضج معينة كصناعة مغذية لصناعات أكبر أو على مستوى التجمعات الصناعية ذات التوجه التكنولوجى الراقى أو التصديرى.

فى دراسة لمستشار لجنة الصناعة بمجلس الشعب:

«الصناعات الصغيرة».. فرس الرهان للنهوض بالصناعة المصرية

فى حديثه عن التوجه الاستراتيجى للصناعات الصغيرة والمتوسطة أكد د. نادر رياض ان هناك جهوداً كبيرة بذلت وتبذل فى مواقع كثيرة متفرقة تحتاج لربط توجهها وفعالياتها دون الاقلال من جدية ودرجة نجاح كل توجه على انفراده.. وهو ما يطرح سؤالاً فى هذا الإطار عن ما هو التوجه الاستراتيجى للصناعات الصغيرة والمتوسطة فى غيبة استراتيجية واضحة وهل من استراتيجية جزئية مؤهلة للحاق بالاستراتيجية الكلية؟

الإجابة عن هذا السؤال من خلال الاستدلال على توجه تلك الصناعات نحو المستقبل ومدى استعدادها ان تقف على قدم المساواة والندية مع مثيلاتها من الصناعات العالمية.

أوضح انه فى واقع الأمر الاستراتيجية القومية أمر يحتاج فقط لإطار تشريعى ينظم العلاقة بين الأطراف دون ثمة تعارض أو تكرار للجهود المبذولة على الساحة على اختلاف توجهاتها وإيجابية جميع هذه التوجهات.

استراتيجية جزئية

أشار إلى أن ذلك لا يمنع من قيام استراتيجية جزئية تندرج بعد هذا فى الاستراتيجية الكلية القومية للدولة دون ثمة تعارض والبداية تكون دائماً من الميزة النسبية وصولاً للميزة التنافسية والميزة النسبية ميزة طبيعية فى مفهومها يخص الله بها منطقة ما بإمكانيات طبيعية ومهارات للسكان ذات تركيز مكانى وهو ما نراه مثلاً فى زراعة البلح بواحة سيوة وما يترتب عليه من عمليات تصنيع وتغليف وعمليات تسويقه محلياً وخارجياً وتصنيع الأسماك ببحيرة السد العالى وبحيرة البردويل وتسويقها محلياً وخارجياً وتجفيف الفواكه والحاصلات الزراعية واستخلاص الزيوت فى مواقع زراعة الزيتون والحبوب وعصر وتركيز الطماطم.

أهداف

أكد د. نادر رياض ان هناك أهدافا استرتيجية وراء النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة منها هدف اقتصادى يرتكز على عدة محاور لتشمل التوزيع العادل للدخل القومى فمثلاً فى دعم النشاط السكانى على امتداد الرقعة الجغرافية وتعظيم العائد منه وتنمية المدخرات المحلية الأمر الذى يرفع من معدلات الاستثمار والعائد على الاستثمار القومى من ناحية كما يعمل على كبح جماح معدلات التضخم من ناحية أخرى كما أن له منتجاً ثانوياً يتمثل فى ترشيد الاستهلاك.. كذلك زيادة الطلب على استخدام الخامات المحلية أو المدخلات المحلية وهو أمر له مردوده فى رفع جودة هذه المدخلات أو الخامات عند زيادة الطلب عليها بتوصيف صناعى يرتبط بمفاهيم الجودة كما يقلل من المهدر من قيمتها فى حالة عدم توجهها للاستخدام التصنيعى فى موقعها علاوة على المساهمة فى تحقيق توازن أفضل فى ميزان المدفوعات بإحلال صناعات محلية محل مستوردة وإعادة استخدام العوادم لصناعات أكبر مثل الفضلات والمخلفات الصناعية المعدنية وغيرها مما يعتبر إحدى المعالجات الجيدة فى ملف «المهدر» الصناعى وتوفير قدر من الطلب الجيد للتكنولوجيا المحلية مما يفتح أسواقاً أمام التكنولوجيات الرخيصة والبحوث والتطوير الذى تستطيع مراكز البحوث المحلية الإمداد بها على مستوى شباب الباحثين والاقتراب من منطقة إعادة التصدير وصولاً للتصدير بمفهومه الأكثر اقتصادية بإضفاء قيمة مضافة محلياً للمكون الصناعى المستورد وصولاً لمنتج ذى مكون محلى كبير بل قابل للتصدير.

التنمية البشرية

أشار إلى أن هناك هدفا آخر للتنمية البشرية بالعمل على عدة محاور تشمل توفير فرص عمل حقيقية ذات عائد انتاجى وانعكاس ذلك ايجابياً على مشكلة البطالة على امتداد الرقعة الجغرافية والرفع من قدرة العمالة غير المدربة والعمالة نصف الماهرة ارتقاءً على سلم المهارات الوظيفية مع ترسيخ المفاهيم الصناعية بدءاً من مستوى المجتمع غير الصناعى بإضافة مفاهيم جديدة لقمة العمل والانضباط والجودة وتحسين الإنتاجية واستعمال الأدوات المناسبة فى كل عملية صناعية وتشجيع الابتكار على مستوى القرية والمدينة الصغيرة وايجاد فرص أوسع للأسر لتصبح منتجة لتتكامل مع المجتمع الصناعى البسيط على مستوى الصناعات الصغيرة وأداء عمليات تجميع وفرز وتغليف بسيطة على مستوى أفراد الأسرة مما يحولها لأسرة منتجة على هامش صناعة بسيطة تدور فى فلكها.

المهارات الحرفية

أضاف ان هناك مستهدفا ثالثا التوجه التكنولوجى من خلال توظيف المهارات الحرفية لتتكامل مع مجتمع صناعى أكثر تنظيماً مما يساعد على تقنين المهارات الحرفية وتوفير التسويق لها من خلال منتج جاهز للبيع يشق طريقه دون معاناة ومشقة اعتماداً على مستوى تسويقى خارجى أكثر تنظيماً وكفاءة والتأهيل للتعامل مع الصناعات الأكبر كصناعة مغذية لها مما يوفر لها ميزة جديدة ذات بعد اقتصادى بإمداد الصناعات الكبيرة لها بالخامات والمكونات ذات التوصيف الفنى المنضبط والعمل على التكامل الصناعى بمفهومه العملى التطبيقى وتبادل المنافع بين الصناعات الصغيرة والصناعات الأكبر حجماً سواء على مستوى المدخلات الصناعية أو الخدمات الصناعية ذاتها.

قانون للصناعات الصغيرة

أكد رياض فى دراسته التحليلية على سرعة إصدار قانون للصناعات الصغيرة والمتوسطة لكى ينظم عملها ويحدد العلاقة بينها وبين مؤسسات الدولة التمويلية والسيادية وتحديد أطر الحوافز والإعفاءات التى تتمتع بها كل حالة وإنشاء جهاز مستقل للصناعات الصغيرة والمتوسطة دون أن يكون جزء من كيان أكبر مكبلا باهتمامات وأعباء أخرى قد تستحوذ على نشاطه وتعوقه عن أداء واجبه الأصلى وإنشاء مجلس تنسيقى أعلى للصناعات الصغيرة والمتوسطة يمثل الجهات العاملة فى هذا القطاع يقوم بتقديم المشورة والتنسيق بين الجهات المختلفة لتنفيذ السياسة القومية للنهوض بتلك الصناعات والتنسيق بين الوزارات والجهات المعنية لتنفيذ التزام الحكومة بتخصيص 10٪ من المشتريات الحكومية سنوياً من إنتاج الصناعات الصغيرة بهامش تفضيلى فى السعر 10٪ مع تساوى الجودة.

قاعدة بيانات

دعا إلى توفير قاعدة بيانات لخدمة تلك اصناعات فيما يتعلق بكيفية الحصول على خاماتها وآلاتها واحتياجات الأسواق المحلية والعالمية على أن تقوم اتحادات العمال والنقابات المهنية بالعمل على رفع مستوى العمالة فنياً ومهنياً لملاحقة المتغيرات المتسارعة مع الالتزام بنفس نوعيات التأهيل المهنى باستعمال نفس البرامج بأرقامها «الكودية» المطبقة عالمياً وتحديد الاختصاصات الحرفية المختلفة نوعا والمستويات التخصصية وربط ذلك بمزاولة النشاط وإنشاء هيئة لتمويل اقتناء المعدات والآلات وليس التمويل المالى لتحقيق ما نصبو إليه من تنشيط لصناعة الآلات المحلية من ناحية وايجاد فرص عمل جديدة من الناحية الأخرى خاصة ان انتقال الآلات من يد إلى يد عبر مسيرة النمو الصناعى يعتبر مأمونا بصورة أكثر من رأس المال ذاته الذى قد يتعرض لاحتمالات أكثر للتآكل.

التأجير التمويلى

أكد على أهمية تفعيل نماذج أخرى للاقراض مثل شركات التأجير التمويلى والتخصيم وضمان مخاطر الائتمان والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة فى تدعيم وتنمية قدرات الصناعات الصغيرة والانفتاح على مؤسسات الصناعات الصغيرة عالمياً ورفع كفاءة التسويق عن طريق الاشتراك الجماعى للتجمعات الحرفية والصناعات الصغيرة فى المعارض الداخلية والخارجية وتشجيع الغرف على التعاون مع تلك الصناعات فى المعارض المتخصصة كصناعات مغذية وتشجيع المنشآت الكبيرة على التعامل مع المنشآت الصغيرة إما كصناعات مغذية أو كمراكز تجميع لجانب من إنتاجها فى إطار القوانين والإجراءات المتعلقة بمناقصات التوريد للإستفادة من المزايا التفضيلية عن التسويق والبيع للحكومة والجهاز الإدارى للدولة ودعوة وتحفيز المصانع الكبرى إلى تبنى فكرة «مدرسة المصنع» بالاستفادة من برنامج «مبارك ــ كول».

ومعاملة الصناعات الصغيرة ضريبياً بتسهيلات وإعفاءات خاصة وإنشاء آلية بنكية للتعامل مع الصناعات الصغيرة لتمويل تلك الصناعات لتلعب دوراً مماثلاً للدور الذى يلعبه بنك الائتمان الزراعى بالنسبة للتنمية الزراعية وتخصيص سجل تجارى للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مأمورية ضرائب مستقلة خاصة للصناعات الصغيرة.

نادر رياض

نادر رياض: حوافز وإعفاءات.. وجهاز مستقل.. ومجلس للتنسيق من أهم الأولويات